

سيناريوهات الانتقال الديمقراطي المصري في ظل الحكم العسكري

د. عبد الحفيظ جبابلية، أستاذ محاضر - ب. ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

djebablia1@live.fr

ملخص:

شهدت العديد من الدول العربية محاولات للانتقال الديمقراطي بغية الحصول أو تحقيق هامش من الحرية وإيماننا منها بإقامة أنظمة ديمقراطية في ظل نظام دولي حديث، طغت عليه جملة من المفاهيم القديمة والحديثة في آن واحد من ديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد شهدت كل من تونس وليبيا ومصر حراكا في هذا الشأن لكن اختلفت مسارات كل حراك كل حسب سياقه الداخلي والخارجي إضافة إلى الأطراف الفاعلة في العملية بصفة عامة، والمتتبع لمسارات هذه المحاولات يجد منها من يحقق نتائج أفضل مثل النموذج التونسي ومنها من لا يزال في مخاض كمثل ليبيا، ومنها من أعاد إنتاج نفسه في ظل إستراتيجية البقاء مثل الحالة المصرية والتي انتفضت ضد نظام عسكري ليعود ويحكمها من جديد، ومن هذا المنطلق تطرح الدراسة المشكلة البحثية التالية: فيما تتمثل تأثيرات السياقات الداخلية والخارجية في الحياة السياسية في مصر؟ وما موقع المؤسسة العسكرية في ذلك؟ هل ستلعب المؤسسة العسكرية دورا مساهما في التحول والترسيخ الديمقراطي، أم تعمل على كبح المسار؟ فيما تكمن تحديات نجاح الانتقال الديمقراطي في مصر؟

الكلمات المفتاحية: التحول الديمقراطي، الحكم العسكري، مصر.

Abstract:

Several Arab countries have tried to establish a democratic transition. However, Tunisia, Libya and Egypt have seen the emergence of a local uprising, even if the objectives of each country differed depending on the internal and external contexts, as well as the active actors involved in the process. Those who have studied these attempts will have found that some countries were able to obtain convincing results such as the Tunisian model. Some, like Libya, are still in the grip of a civil war. Still others, in order to regenerate themselves, opted for the survival strategy: In Egypt, the people rose up against the military regime, an institution that finally regained power. What about the army? What are its objectives? Will it play the leading role, the one that will contribute to the transformation and consolidation of the democratic system in Egypt?

Keywords: Democracy -Egypt - Military regime - Endogenous / exogenous factors.

مقدمة:

شهدت العديد من الدول العربية محاولات للانتقال الديمقراطي بغية الحصول أو تحقيق هامش من الحرية وإيماننا منها بإقامة أنظمة ديمقراطية في ظل نظام دولي حديث، طغت عليه جملة من المفاهيم القديمة والحديثة في آن واحد من ديمقراطية وحقوق الإنسان، وقد شهدت كل من تونس وليبيا ومصر حراكا في هذا الشأن لكن اختلفت مسارات كل حراك كل حسب سياقه الداخلي والخارجي إضافة إلى الأطراف الفاعلة في العملية بصفة عامة، والمتتبع لمسارات هذه المحاولات يجد منها من يحقق نتائج أفضل مثل النموذج التونسي ومنها من لا يزال في مخاض كمثل ليبيا، ومنها من أعاد إنتاج نفسه في ظل إستراتيجية البقاء مثل الحالة المصرية والتي انتفضت ضد نظام عسكري ليعود ويحكمها من جديد، ومن هذا المنطلق تطرح الدراسة المشكلة البحثية التالية: فيما تتمثل تأثيرات السياقات الداخلية والخارجية في الحياة السياسية في مصر؟ وما موقع المؤسسة العسكرية في ذلك؟ هل ستلعب المؤسسة العسكرية دورا مساهما في التحول والترسيخ الديمقراطي، أم تعمل على كبح المسار؟ فيما تكمن تحديات نجاح الانتقال الديمقراطي في مصر؟ وستحاول الورقة البحثية الإجابة على هذه التساؤلات وفقا للمحاور التالية:

- 1 - مدخل منهجي ومفهومي.
 - 2 - تأثيرات السياق الداخلي المصري والخارجي لتدخل الجيش في الحياة السياسية.
أ/ السياق الداخلي (دور الجيش في الحياة السياسية).
ب/ السياق الخارجي (الأجندة الدولية).
 - 3 - سيناريوهات التحول والترسيخ الديمقراطي في مصر.
أ/ سيناريو فشل المؤسسة العسكرية في تحقيق تحول ديمقراطي.
ب/ سيناريو نجاح المؤسسة العسكرية في تحقيق تحول وترسيخ ديمقراطي.
- استنتاجات.

1 - مدخل منهجي ومفهومي:

تنطلق الدراسة من افتراض أن مسألة التحول والترسيخ الديمقراطي ليست مرتبطة بالعلاقة المدنية العسكرية لوحدها، والتي يفترض إمكانية ضبطها ما توفرت شروط ذلك، بل بالمجتمع والنخب الحاكمة معا ولكل نصيبه في التأثير الإيجابي والسلبي على عملية التنمية والتحول الديمقراطي.

غالبا ما تكون العلاقات العسكرية السياسية المؤثر في المشهد السياسي للدول الإفريقية بصفة عامة، كونها بيئة خصبة ومواتية لتدخل الجيش في الحياة السياسية، وتعتبر مصر نموذجا لذلك وقد جاء في هذا الإطار ثلاث اتجاهات رئيسية اهتمت بتفسير العلاقات العسكرية السياسية وتتمثل فيما يلي.

الاتجاه الأول: من مساهمي ورواد هذا الاتجاه نجد كل من "هانغتون" Huntington و"فاينر" Fainer، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أن مسألة تدخل الجيش في الحياة السياسية مرهون بالمشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تعيشه تلك الدولة، إذ يمكن اعتبار كل من تدني الظروف الاجتماعية وفشل

المشاريع التنموية وانعدام الوعي وغياب ثقافات سياسية ومؤسسة، هي عوامل محفزة لحدوث انقلابات عسكرية والعكس صحيح، كلما زاد مستوى الوعي لدى الأفراد وطوروا التزاماتهم تجاه مؤسساتهم المدنية وأنظمتهم، كلما تراجع وانخفض دور الجيش في الحياة السياسية.

أما الاتجاه الثاني: من رواد هذا الاتجاه "موريس جانوفيتش" Mourice Janouvitز إذ يرجع أصحاب هذا الاتجاه تدخل الجيش في الحياة السياسية، إلى قدرة المؤسسة العسكرية التنظيمية مقارنة بالمؤسسات المدنية القائمة من جهة، وشعاراتها الوطنية وإنقاذ دولهم من المستعمر، بمعنى فكرة حماة الوطن من جهة ثانية وغيرها من الشعارات، وهذا بالرغم من فشل الحكومات في تحقيق تنمية وانتشار الفساد.

وبالنسبة للاتجاه الثالث: من رواد هذا الاتجاه "ريكسا شيف" إذا ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى الاتجاهات التي تنادي بالفصل التام بين مؤسسة الجيش والحياة السياسية من زاوية نقدية، فحسبهم كلما زاد تحييد الجيش عن العمل السياسي، كلما زاد هذا الأخير محاولة إقحام نفسه في الحياة السياسية، لذا هي تفضل التركيز على مسألة التوافق بين العسكريين والمواطنين والنخب السياسية وفق جملة من العوامل، بداية من سياسات التجنيد ومستوى تمثيله لمختلف فئات المجتمع، ومختلف القيم السائدة داخله بالإضافة إلى الحوار بين مختلف أطراف المجتمع ومدى التحالفات بين النخب السياسية والمدنية والعسكرية (رفيق 2013، ص ص. 25-27).

من خلال هذه الاتجاهات النظرية الثلاث يتضح أنه لتفسير تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بصفة عامة تستوجب الدراسة الإلمام بالعوامل التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، والخصائص الذاتية للجيش والعوامل الخارجية التي تدعمه (بونايف 2013، ص ص. 3، 4)، إضافة إلى العوامل البيئية والذاتية المتوفرة في الحالة المصرية هناك مؤسسة عسكرية جاهزة ومنظمة، ما يسمح لها باغتنام الفرصة متى سمح ذلك وهو ما ستتناوله الورقة البحثية في المحاور اللاحقة.

شهدت مصر ثورة في ظل الحراك العربي لكن الاهتمام بها كان أكثر من تونس وليبيا كون هذه الدول تختلف في خصوصيات الثورة، ففي مصر ومنذ استقلالها سنة 1952 وبتعاقب الرؤساء إلا أن العلاقة بين الجيش والسياسة بقيت متشابهة عكس كل من ليبيا وتونس، ولفهم أكثر لسمات وموقع الجيش تتناول الدراسة الخلفية التاريخية لهذه العلاقة في مصر. وبالرغم من التحول الذي شهده النظام الدولي بزوال الحرب الباردة وعالمية الرأسمالية إلا أن الحكم في مصر بقي عسكريا وتجدر الإشارة أن الرئيس الحالي لمصر يعتبر خامس عسكري يحكم مصر منذ استقلالها.

2 - تأثيرات السياق الداخلي المصري والخارجي لتدخل الجيش في الحياة السياسية.

بداية من عهد الرئيس السابق لمصر جمال عبد الناصر، ففي فترته هيمن العسكر على الحكم والسياسة والمجتمع لحد أنوصفت مصر في هذه الفترة بالمجتمع العسكري، أين سيطرت المؤسسة العسكرية على السلطة السياسية وأصبحت المؤسسة العسكرية هي من ينتج النخبة الحاكمة، وشهدت نفس الفترة القضاء كلية على عناصر المجتمع المدني في مصر من أحزاب ومنظمات كما تم إقصاء كل السياسيين، وهي الفترة التي حكم فيها العسكر، فهم يمثلون نصف المحافظين في مصر وهم نواب الرئيس وصناع القرار، وجاء في هذا الصدد عدة قراءات فالبعض ينظر إلى توجيه عناصر الجيش المصري نحو المؤسسات والإدارات بهدف ربح

الوقت وبدل تكوين إطرارات في تلك الفترة وهي تفتقد إليها، والبعض الآخر يفسر المسألة بأنها طريقة لاستبعاد القادة العسكريين غير المرغوب فيهم من المؤسسة العسكرية، وقد شهدت هذه الفترة هزيمة جوان 1967 فأصبح موقع الجيش مرفوضاً من قبل المجتمع المصري وأثبت وجود أخطاء، ما دفع بالرئيس جمال عبد الناصر أن يحدث تعديلات على النظام السياسي، وركز في الفترة الموالية على مسألة الاحترافية والمهنية وهي التحسن الذي أرجعته جل الدراسات إلى تحقيق الانتصار العسكري في حرب 1973، ولعل الأهم في تلك الفترة أن الجيش والالتحاق به أصبح لكل فئات المصريين وممثل للوعاء الاجتماعي المصري، (غراب، 2013، ص ص 25-27)، وقد وظف جمال عبد الناصر في فترة حكمه إستراتيجية لضمان ولاء الجيش له راسماً لنفسه صورة القائد الثوري المنقذ والمحرر لمصر وكزعيم عربي، لكن في نهاية المطاف انقلب عليه صديقه في الدرب. (سليمان، 2015، ص ص 36-38).

بقدم أنور السادات سنة 1970 حاول تخفيض الطابع العسكري في الحياة السياسية المصرية، إذ لم تتعدى نسبة الوزراء ذوي الخلفية العسكرية ثلاثة عشر بالمائة، وعشرون بالمائة بالنسبة للوظائف المدنية، وهي الفترة التي شهدت توتر بين الرئيس والجيش بسبب سياسة التقشف التي حاول السادات فرضها، كما عمل على تخفيض ميزانية الجيش بعد إبرام معاهدة كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل، وقد قام السادات بإصدار قرار جمهوري لإقامة مشروعات الخدمة الوطنية تابعة لوزارة الدفاع، فهذا القرار يعتبر بداية للمسألة الشائكة في مصر بعد الانقلاب العسكري الأخير، والمتمثل في إقحام المؤسسة العسكرية لأداء نشاط اقتصادي، ففي عهد السادات كان الغرض من هذه المؤسسات هو أن تتولى مؤسسات الجيش ميزانيتها بنفسها قصد تخفيف الأعباء على الدولة وفي حالة الاكتفاء الذاتي يتم التسويق المحلي، بحيث تتولى هذه المؤسسات تنفيذ مشروعات كل قطاعات الدولة ولا تخضع لأي جهة رقابية حسب القرار 32 لسنة 1979، وهذه هي نقطة الانعطاف بالنسبة للعلاقات المدنية العسكرية، بالإضافة إلى مسألة الانفتاح التي شهدتها فترة السادات اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية ما زاد من قوة كبار ضباط الجيش المصري في الساحة السياسية،⁵ (سليمان، 2015، ص ص 36-38) وبالرغم من أن السادات هو الآخر انتهج سياسة مغايرة للسيطرة على الجيش في مصر، ركز فيها على التغيير المستمر لقيادة الجيش حرصاً ألا تتشكل قاعدة وتحالف مع كل قائد يعين جديد، وهذا ما جعله يستبدل سبع من قادة الجيش في غضون إحدى عشر سنة بين الفترة الممتدة (1970-1981)، وهذا التغيير خلف تنافس وصراع بين الضباط على المراكز ما سهل على السادات مأمورية التحكم وتسيير المؤسسة العسكرية، وتعتبر مسألة إنشاء مؤسسات اقتصادية تابعة للجيش دون سلطة عليا رقابية والانفتاح على الولايات المتحدة الأمريكية وما نتج عنها من إعانات مالية فيما بعد، وقلص من دور وتوجهات السياسة الخارجية المصرية، هي بمثابة نقطة انعطاف في العلاقات المدنية العسكرية وهي جذور تشكل العلاقات العسكرية المدنية وتعتبر بمثابة البداية حيث عمل الرؤساء من بعده على تعميق هذه العلاقة وترجيح موازين القوة لصالح المؤسسة العسكرية.

أما في فترة حكم الرئيس حسني مبارك فقد أولى قيادة الجيش إلى المواليين له والذين لا يملكون طموح سياسي، فرغم الاستراتيجيات المختلفة المنتهجة من قبل كل من جمال عبد الناصر وأنور السادات وحسني مبارك للتحكم في المؤسسة العسكرية، إلا أن القاسم المشترك هو العمل على تعزيز المكتسبات المادية لكبار ضباط الجيش المصري، كما أقحمت المؤسسة العسكرية في النشاطات الاقتصادية، إضافة إلى علاوات وامتيازات لمتقاعدي الجيش بتولي مناصب وزارية وإدارية ودبلوماسية، كما أن عائدات المنتجات الاقتصادية للمؤسسات العسكرية بدون رقابة ولا مساءلة من جهات مدنية وتدخل في إطار الأمن القومي لمصر ما يعني أن

المسألة غير قابلة للمساومة، وتجدر الإشارة أن العلاقات المدنية العسكرية لا تحكمها المصالح والامتيازات الاقتصادية فقط بل حتى المنطق الأبوي للمؤسسة العسكرية بمصر، فالجيش ينظر إلى نفسه أنه محرر مصر وهو من استعاد قناة السويس، (بوناصيف 2013، ص. 4) وانشغال المؤسسة العسكرية بالاقتصاد من تصنيع وتسويق يقلل من جاهزيتها في أداء مهمته الأساسية (الدفاع الوطني)، وهو الدرس الذي لم يستوعب حين يصبح المجند عامل بالمصنع (عمالة زهيدة)، والمصنع معفى من الضرائب والعائدات مجهولة لدى المدنيين.

للتنقيب عن مكانة الجيش في الحياة السياسية المصرية تستوجب الدراسة التطرق إلى هذه المسألة من خلال الدستور المصري الأخير، مع الإشارة إلى الدساتير السابقة التي تحصل من خلالها الجيش المصري على امتيازات وضمانات، فمن خلال الدستور الأخير الذي تبنته مصر يتضح أنه عزز موقع المؤسسة المصرية لأن الفترة التي تمت فيه صياغة الدستور كان مجلس النواب منحل منذ جوان 2012 ومجلس الثورة منذ جويلية 2013، وبالتالي تمت صياغته من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة ما سمح بتقديم صلاحيات أوسع وأكبر للمؤسسة العسكرية في تاريخ مصر، وزادت من حصانتها القانونية والدستورية من خلال نص المادة 204 التي تسمح بمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وهو ما ترفضه المواثيق الدولية وتعتبر هذه المادة توسيع للمادة 198 لدستور 2012، كما أن نفس المادة تعطي حماية لموظفي المؤسسة العسكرية من أي إشراف مدني (سواء قضائي أو برلماني)، ومنح الدستور المصري الجديد القوات المسلحة أيضا استقلالية كبيرة، بحيث يشترط أن يكون وزير الدفاع من بين الضباط وفق لنص المادة 201 من الدستور، كما اشترط موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة على هذا التعيين لمدة ولايتين متتاليتين قدرها ثماني سنوات وذلك بموجب المادة 234، وتم الاحتفاظ على المادة 313 من دستور 1956 التي تمنع نشر وإذاعة كل معلومة متعلقة بالقوات المسلحة، كما سمح الدستور الجديد بإمكانية تجاوز عدد ممثلي القوات المسلحة عدد الممثلين المدنيين في مجلس الدفاع الوطني، والذي يتولى مهام ضمان أمن الدولة وإعطاء الأوامر السياسية العسكرية كما يتولى مناقشة ميزانية القوات المسلحة، وفي المقابل أعطى الدستور دورا استشاريا لمجلس الأمن القومي كون ممثليه من المدنيين والقرارات الهامة يتم اتخاذها في مجلس الدفاع الوطني والمجلس الأعلى للقوات المسلحة أو من قبل الرئيس (عسكري الأصل).

والملفت للانتباه أن دستور 2014 جاء خاليا من أي تلميح أو إشارة للأنشطة الاقتصادية العسكرية، أو مسألة الإشراف المدني على عائدات هذه الأنشطة سواء بالرقابة أو التنظيم، ما يعني أن جزء من الاقتصاد المصري خارج سيطرة الدولة. (سليمان 2015، ص. 39-41)، فمن خلال هذه المواد التي تطرقت إليها الدراسة يتضح جليا أن المؤسسة العسكرية مهيمنة ومحمية في إطار الدستور الجديد لمصر والذي صاغته بنفسها، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على نية المؤسسة العسكرية في الحفاظ على موقعها في الحياة السياسية.

أ/ السياق الداخلي للثورة في مصر :

شهدت مصر جملة من الأوضاع غير المريحة كانت دافعا للمصريين لتغيير ثقافة الخوف والذعر اتجاه الحاكم، أين ظهر حس وبطريقة عصرية بضرورة النهوض ومواجهة النظام، خاصة أنهم على علم بما يتحقق في تونس من تقدم في ثورتهم وإضافة إلى مشروع التوريث الذي كان يأمله حسني مبارك لتسليم مقاليد السلطة لابنه جمال مبارك، فهذه المسألة كانت مرفوضة وبترت من المؤسسة العسكرية المصرية، لذا تجمع الدراسات

أن مسألة حياد الجيش اتجاه الثورة لم يكن إيمان بالقيم الديمقراطية بقدر ما هو الرغبة في إفشال مشروع التوريث عن طريق الثورة لا أكثر، لأن القادة الكبار لا يؤمنون بزوال كلي لنظام مبارك ويمكن حصر السياقات التي دفعت بالحراك في مصر في العناصر التالية:

سياسيا:

شهدت فترة حكم مبارك تقييد للحريات العامة متجاوزة بذلك حقوق الإنسان، فكان النظام يواجه كل ما يراه أو يعتبره تهديدا له وليقائه بالدولة البوليسية تحت غطاء حكم مكافحة الإرهاب، مستخدمة في ذلك كل وسائل الإكراه والقهر والاعتقال والاختطاف والتعذيب. وقد أقرت منظمات عالمية عن غياب الحرية والديمقراطية في مصر، فكثرة القنوات الإعلامية لا تعني حرية الرأي والتعبير، وما هي إلا ملك لرجال الأعمال المواليين لنظام مبارك والمستفيدين من المزايا، ويوظف إعلامهم في تلميع صورة النظام ويوظفها النظام فيما يخدم مصلحته.

- 1- هيمنة الحزب الحاكم على مؤسسات الدولة وبقية الأحزاب صورية لا دور لها، فأنفرد الحزب الحاكم بسلطة البلاد لما يملكه من قوة ونفوذ وتأثير في الدولة، وفرض حصار على إنشاء الأحزاب السياسية مهما كان غطاها والتقييد من نشاط الأحزاب المعتمدة.
- 2- غياب ثقافة سياسية لدى النخب والمجتمع وعدم الإيمان بقيم الديمقراطية.
- 3- غياب وضعف منظمات المجتمع المدني وتبعيةها للسلطة فهي لا تؤدي الدور المنوط بها من توعية وتحسين وتنظيم لفئات المجتمع المدني.
- 4- خلفية الصراع بين جماعة الإخوان والمؤسسة العسكرية له اثر على إمكانية التقدم.
- 5- تراجع وفشل الأداء السياسي للحكومات وانتشار الفساد وما يقابله من قهر سياسي واجتماعي على مستوى المؤسسات والأفراد.
- 6- سيادة القيم التقليدية ومنطق الأبوية لدى نظام الحكم وانتشار سياسة الإذعان على مستوى الشعوب. (يونانيف 2013، ص 3، 5).
- 7- تزوير الانتخابات من حين لآخر، وآخر تقرير لفريدوم هاوسن قبل ثورة جانفي تفرأن مصر ليست ديمقراطية كون انتخاباتها غير ديمقراطية كما أنها تقمع أحزاب المعارضة. (هانسن 2014، ص 11، 12).

اقتصاديا:

شهدت مصر نفس الأوضاع الاقتصادية العربية التي سبقت قيام الثورة ولعلها الجوانب الاقتصادية هي الدافع الأكبر للنهوض ضد السلطة، قد يستغني المواطن عن دوره السياسي من ترشح وتحتزب وانتخاب لكن لا يقبل أن يستغني على قوته اليومي ومن الأوضاع التي شهدتها مصر:

- 1- انتشار الفقر إذ قدرت إحصائيات ما يقارب 80% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، ما يبين الهوة بين طبقات المجتمع وهذا حتما له تأثيره حسب نظرية العقد الاجتماعي لتأسيس وبناء الدولة، وهذا ما

يولد روح التغيير لدى هذه الطبقة وبطبيعة الحال فالفقر هو ناتج أزمة أخرى وهي غياب مناصب شغل وارتفاع نسبة البطالة، كما أن أصحاب الشغل في حد ذاتهم يعانون تدني الأجور أمام غلاء المعيشة، والتي تلجأ إليها الحكومة برفع الأسعار وزيادة الضرائب على المواطن البسيط ويقابله تسليم أراضي بعقود امتياز لأصحاب المال والاستثمار. فالبطالة توسع من دائرة الفقر وهي في ارتفاع مستمر، كما تشير الإحصائيات أن البطالة تخص الفئة العمرية للشباب بين 20 و25 سنة، والأكثر من ذلك أن 92% من البطالين في مصر هم من فئة المتعلمين إلا أنه لم تسمح لهم الفرصة للمشاركة في عجلة التنمية، كما تشير إحصائيات 2010 أن معدلات الفقر وصلت إلى 25.2%، إذ يبقى أغلب السكان يركزون في مداخلمهم على مجال الزراعة ما يقارب 47% من نفس السنة (حسين 2011، ص ص. 45-52).

2- ارتفاع الكثافة السكانية وزيادة نسبة الشباب واصطدامه بالواقع الذي فرض نفسه من بطالة وفقر... الخ

اجتماعيا:

أمام السياسات الاقتصادية الفاشلة والتي واكبتها نمو ديمغرافي وأمام التحديات الاقتصادية السالفة الذكر من بطالة وفقر وغلاء معيشة زادت معها تفاقم الأوضاع الاجتماعية.

- 1- غلاء وصعوبة المعيشة أفرزت حالات طلاق وانحلال مجتمعي.
- 2- صراع الحياة اليومية من مواصلات وغلاء معيشي فاستحال على المريض التداوي والعلاج وما صحبه لانتشار أمراض العصر (الداء السكري، السرطان، ...).
- 3- هجرة الشباب والبحث عن موطن يحقق له العيش الكريم، فكانت إسرائيل الموطن الأقرب لذلك فتوافد إليها الآلاف من الشباب المصري.

هذه الظروف سمحت بظهور الطبقة في المجتمع المصري مكون من طبقة كادحة وطبقة غنية تمثلت في حاشية الرئيس وكبار التجار والفنانين، وتستفيد هذه الطبقة مما يقارب أربعين بالمائة من خيرات البلاد، ناهيك عن مسالة الاستيلاء على أملاك وعقارات المدنيين والتمسك بها أو بيعها، بالإضافة إلى انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية على مناصب الشغل والمسائل الإدارية. (محمد علي لوز 2013، ص ص. 74-75)

ب/ السياق الخارجي لثورة مصر:

بالإضافة إلى السياقات الداخلية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمصر، هناك سياقات إقليمية ودولية هي الأخرى لها تأثير في المنطقة كل حسب استراتيجيتها، واهتماماتها بالحراك في مصر تختلف عن الثورة في تونس، فالقوى الكبرى تملك مصالح في مصر مقارنة بتونس هذا ما يضيء نوعا من التعقيد ومحاولة توجيه الأوضاع في الثورة المصرية بما يخدم مصالحها في المنطقة، لذا هي حريصة على من يستولي على الحكم في مصر، وبطبيعة الحال كل من الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر مصر حليف استراتيجي لها في المنطقة، فهي حريصة على توطيد العلاقات مع كبار الضباط في الجيش المصري وهذا تقريبا من عهد أنور السادات ناهيك عن الإعانات التي تقدم في الجانب العسكري من تكوين وعتاد، كما أن لأمريكا مصالح عديدة في القرن الإفريقي بصفة عامة، وهناك مسالة أخرى تحرص عليها كل من الولايات المتحدة الأمريكية تتمثل في معاهدة السلام مع إسرائيل فكل من أمريكا وإسرائيل يحرضون أشد الحرص على أن يتولى الحكم في مصر من يخدمهم ويضمن

مصالحهم، لا بناء على الشعارات التي ينادون بها من ديمقراطية وحكم الشعب وإلا كيف يفسر الاعتراف بحكم الرئيس الحالي، كما أن إسرائيل كانت تتابع بحفاوة سحب الحكم من حركة الإخوان كونها كانت متخوفة من التيارات الإسلامية لذا دعمت العسكريين في الحكم، فأمام هذه التدخلات الأجنبية في رسم مستقبل الحكم في مصر وافقه فجوة بين النظام والمجتمع، وأصبح النظام مرهون بالمساعدات الأمريكية حيث قدرت سنة 2010 ب 1.3 مليار دولار مساعدات عسكرية و250 مليار دولار مساعدات اقتصادية، فهي أكبر الدول التي تحصل على مساعدات أمريكية. (يونس 2015، ص. 75).

حدوث الثورة في مصر وتنحي الرئيس حسني مبارك لا يعتبر انتصارا للنخبة العسكرية للثورة، كون كبار الضباط كانوا ينتظرون بارتياح إلى مشروع التوريث لجمال مبارك من جهة ولم تكن لهم الرغبة في سقوط النظام راديكاليا لما يتقاضونه من امتيازات سواء الفادة أو المتقاعدين من جهة أخرى، لكن في نفس الوقت هو أن صفار الرتب في المؤسسة العسكرية كأهم قبلوا بالثورة لأوضاعهم المتدنية وأجورهم الزهيدة، لذا قبلت المؤسسة المتغير الحتمي نظرا لتوسع دائرة الاحتجاجات، فحركة الإخوان المسلمين والمؤسسة العسكرية متنافسين كلاهما يخشى الآخر ويتعاطى معه بحذر، وفي هذه الفترة ظهرت معارضة ليبرالية وبسارية وجل الأطراف لها قابلية الاستنجد بالعسكر، أمام هذا الوضع وانعدام تأييد شعبي لهذه الأطراف وباستمرار هذا الغزل تأكد غياب قاعة ديمقراطية لمختلف القوى المدنية المصرية، وأمام فشل الإخوان من تشكيل حكومة وحدة وطنية لتوحيد القوى والكفاءات المصرية، استغللت التظاهرات ضد حكم الإخوان من قبل المؤسسة العسكرية، وبالتالي الانحراف عن المسار الذي جاءت به ثورة 25 جانفي وهذا ما كان واضحا قبل الانتخابات الرئاسية التي فاز بها ولا الإخوان بل العسكر هو من نجح. فما ساعد على تدخل الجيش في الحياة السياسية المصرية يمكن حصره في عنصرين، زيادة الطلب الاجتماعي على دور الجيش وهذا ما كان واضحا قبل الانتخابات الرئاسية التي فاز بها الإخوان والفترة التي تلتها، ففي هذه الفترة لم يتوانى مختلف التيارات الليبرالية واليسارية من مغازلة الجيش والتصريح ألا مانع لهم للاستنجد بالجيش فأصبح المجتمع المصري ينظر إلى الجيش هو حامي التوازنات داخل مصر خاصة بزيادة مخاوف الأقباط من احتكار السلطة من قبل الإسلاميين، إضافة إلى أغلبية صامته تنظر إلى الجيش انه ضامن للاستقرار السياسي باعتبارها أن القوى السياسية الأخرى غير قادرة على توفير الضمانات المطلوبة، أما الدافع الثاني فيكمن في قناعة المؤسسة العسكرية أن القوى السياسية الصاعدة في مصر غير مؤهلة وغير قادرة على التعامل مع قضايا الدفاع والأمن القومي، والتي تعتبر اسعي من كل اعتبارات سياسية أحر، حقيقة أن القوى السياسية الصاعدة كانت تعاني قلة النضج وتفترق إلى والتأطير والإمكانات، لأنها كانت تواجه كبعا في ظل نظام مبارك فالمجتمع المدني كان مهمشا مفتقرا إلى التنظيم والوسائل من اجل تكوين نخب وإطارات تتولى زمام الأمور بعد الانتخابات، وهي الحلقة المفقودة في مرحلة الانتقال الديمقراطي الذي بدت ملامحه بعد انتخاب الإخوان في الرئاسة، فالفشل الأول يكمن في فشل تشكيل حكومة إجماع وطنية ممثلة لمختلف الأطياف من جهة والإشكال الثاني يكمن في غياب مجتمع مدني فعال، والإشكال الثالث هو الفوز بالسلطة لكن دون وسائل ممارسة السلطة، فالمؤسسات كلها يسيطر عليها متقاعدو الجيش وفلول نظام مبارك ما سهل الأمور للمؤسسة العسكرية للتدخل (لوز 2013، ص. 75-76).

3/ سيناريوهات التحول والترسيخ الديمقراطي مصر:

مسألة العلاقات العسكرية السياسية تعتبر قضايا محورية تواجه الأنظمة السياسية التي تحاول التحول أو الانتقال الديمقراطي، إذ نجد في الحالات التي يستعصى فيها الأمر إما لكون المؤسسة العسكرية هي التي تحكم، أو قد تكون أنظمة حكم مدنية لكن متأثرة بالمؤسسة العسكرية لأنها تتميز بامتيازات خلال مراحل الحكم السلطوي ما يمكنها من بسط نفوذها، وهنا يعمل النظام دوماً على إرضائها لكسب ولائها، ولعل هذه السمة تنطبق على النموذج المصري كون الرئيس مبارك عسكرياً وفي نفس الوقت عمل على إرضاء المؤسسة العسكرية لضمان ولائها، فزادت بذلك تغلغلاً في الحياة السياسية لهذا تتأثر مسألة العلاقات العسكرية السياسية من حين لآخر في الأنظمة التي تشهد رغبة في الانتقال الديمقراطي، لذا يتوجب رسم توازن دقيق بين الجيش والسياسة حتى تبقى المعالم والحدود واضحة، ليتسنى حدوث الانتقال الديمقراطي وبناء نظام سياسي يتسم بالديمقراطية والتعددية، ومن خلاله تتضح العلاقة بين مؤسسات النظام من مؤسسة عسكرية ومؤسسات منتخبة (برلمان، سلطة تنفيذية) (يونس 2015، ص. 75).

تشارك الدراسات الأكاديمية في المراحل الرئيسية للتحول من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي، فالمرحلة الأولى تعتبر بداية للتحول وذلك من خلال انهيار النظام السلطوي ورموزه ثم تأتي مرحلة التحول الديمقراطي، والتي غالباً ما تبدأ بمرحلة انتقالية يفترض أن تثمر هذه الفترة بإجماع وطني، حيث يتم إعداد ميثاق توافقية بين مختلف الأطراف كما يشكل مجلس تأسيسي يعمل على ضمان الفترة الانتقالية، بمراعاة إمكانية تعديل وإعداد دستور خالي من النقائص ويوازي بين السلطات والمؤسسات والصلاحيات (وضع قواعد سياسية للنظام الجديد كإجراء انتخابات)، ثم تأتي مرحلة الترسخ الديمقراطي وهي المرحلة التي يؤمن فيها جميع الأطراف بمبدأ الديمقراطية مهما كان الاختلاف. فاللبنات الأولى للتحول تشتت برام الميثاق التوافقية بين المؤسسة العسكرية والقوى السياسية لتحديد دور كل منهما وان لم يتم ضبط هذه العلاقات فحتماً سيتم إنتاج نظام تسلطي جديد.

أ/ سيناريو فشل المؤسسة العسكرية في تحقيق تحول ديمقراطي:

بالنسبة للتجربة المصرية وبناء علي الخصائص التي جاء بها هانتينغتون في هذا الشأن، والمتعلقة بالمهنية والاحترافية في عمل المؤسسة العسكرية فهي خاصية غائبة أمام التجنيد الإجباري وقضاء الخدمة العسكرية في النشاطات الاقتصادية، أما الخاصية الثانية والمتعلقة بخضوع القيادة العسكرية للقيادات المدنية هي الأخرى خاصة غائبة كون الرئيس الحالي ذو خلفية عسكرية، إضافة إلى استيلاء المجلس الأعلى للقوات على الحياة السياسية، لذلك يجب ضبط العلاقة حيث يتولى الجيش لدفاع الوطني وقد يشارك السلطة في تحديد ملامح السياسة الخارجية والعسكرية، كما أن مراحل التحول في مصر كانت بداية برفض مشروع التوريث، أين أعلنت المؤسسة العسكرية حيادها واعترفت بحق المصريين بالتظاهر السلمي وأكدت عدم استخدام العنف ضد المتظاهرين، وأكدت التزامها بإدارة المرحلة الانتقالية وتسليمها لسلطة مدنية وهو ما لم يحصل، لأن الحقيقة أن كبار الضباط لا يرغبون في زوال نظام مبارك نظراً لما يتقاضونه من امتيازات حتى المتقاعدين منهم، وفي نفس الوقت ذوو الرتب الصغيرة انحازوا للثورة نظراً لأوضاعهم المتدنية وأجورهم الزهيدة (عبد الجواد 2011، ص. 1-6).

صحيح انه قامت ثورة واسقط نظام وهي كلها مراحل أولى في التحول الديمقراطي، أين أجريت انتخابات وأفرزت نتائج غير مزورة عبر فيها عن رغبة الشعب لكن لم يحدث ما يجب حدوثه في المرحلة الانتقالية من تحالف للقوى المدنية وقيامها بعملية تعبئة وحشد لإخراج الفئة الحاكمة (الجيش أو الحزب الواحد) من المشهد السياسي، حيث تعالت التيارات الليبرالية وكل الأطراف تغازل المؤسسة العسكرية بأنها مستعدة للاستعانة بالجيش، هذا الوضع أكد للجيش المصري غياب قوى مدنية متلاحمة وقوية قد تنافسها على السلطة فلم تتوان على استغلال الفرصة. ويمكن اعتبار هذه الحلقة المفقودة في التحول الديمقراطي المصري، والحالة الثانية ما لم تكن قوى متحالفة بل متنافسة فهذا يفترض بالجيش دعم دعاة الديمقراطية أو الجهاد الفعلي. فالوضع الذي شهدته مصر سعيها منها لتحقيق تحول ديمقراطي عقب ثورة 25 جانفي وافقته جملة من المؤشرات والعوامل أغلبها تم حصرها في الدراسة، والمتمثلة في تموقع وسيطرة الجيش على مؤسسات الدولة وامتلاكهم لوسائل ممارسة السلطة، وهذا ما يخلق غياب توازن في العلاقات العسكرية – السياسية، وبمجرد الانقلاب على مرسى ظهر تيار معارض لذلك أين واجه السيسي هذه المظاهرات بالحل الأمني واستخدمت فيه القوة متجاوزة بذلك حقوق الإنسان، فشنت عمليات اعتقال واسعة في حق جماعة الإخوان المسلمين خاصة الإطارات منهم ومتابعهم قضائياً، وقدر عددهم سنة 2014 بما يقارب 41163 ناهيك عن القتلى الذين بلغ عددهم 3248 في جانفي 2014 بالإضافة إلى بلوغ المصابين 15535 في فيفري 2014، كلها أرقام تعكس وحشية تعاطي نظام السيسي مع الحق في إبداء الرأي والتظاهر السلمي، ففي هذه الفترة يمكن الجزم أن النظام الانقلابي في مصر وظف أجهزة القمع اتجاه كل من رفض الوضع (فهي 2012، ص. 03).

ما يعني أن حكم السيسي هو استمرار لحكم مبارك ونهجه، وكأن النظام المصري بعد مخاض أعاد إنتاج نفسه وفق استراتيجية البقاء وهذا هو منطق الأنظمة التسلطية والكوربوراتية (التعاضدية)، إذ طرح في هذا الإطار "برومبرغ" Brumberg تساؤل في مدى إمكانية الأنظمة العربية في تحقيق انفتاح سياسي وتحقيق حد ادني من متطلبات الإصلاح السياسي، فهنا نجد أن للأنظمة التسلطية استراتيجية البقاء السياسي، فالأنظمة تعمل على تهيئة ظروف لمشاركة مثقفين ومهنيين ويستغل النظام صراعات الأجنحة ليسيطر على زمام الأمور ويضمن بقاءه، وهناك نماذج تلجأ إلى تحالفات مع قوى اجتماعية لإقامة ائتلاف حكومي ضيق، وكخلاصة في هذه المسألة تسعى الأنظمة للانفتاح وإجراء إصلاحات وتحولات بالشكل الذي يسمح للنظام بالبقاء، ويضمن استمراره ومنع أي طرف آخر بالوصول إلى الحكم خاصة المعارضة، وبإسقاط على النظام المصري نجد انه منذ عهد مبارك تشكلت ائتلافات بين أصحاب المال والضباط الكبار في الجيش وعمل على توظيف الجيش في قمع كل المعارضين، أصبح الجيش أداة في يد السلطة يوظفها ضد من لا يرغب فيه، وحدث الانقلاب على نظام مرسي لم يكن بالصعب كون الجيش ومتقاعديه متغلغلون في النظام (فهي 2012، ص. 4.3).

مسار التحول الديمقراطي في مصر أجهض في بداياته فنظام مبارك أنتج نفسه وبالتالي حكم العسكريين مستمر وفق استراتيجية البقاء، وهناك عامل آخر ساهم في هذا الشأن وهو غياب ثقافة سياسية في المجتمعات العربية بصفة عامة، فغياب الثقافة السياسية لدى الشعب والنخب سهل الانقلاب الذي قامت به المؤسسة العسكرية، فلا إجماع على ثوابت وقيم الديمقراطية بين مختلف التيارات السياسية بمصر سواء إخوان أو تيارات ليبرالية أو يسارية، وترجع هذه المسألة إلى غياب تنشئة اجتماعية وسياسية وغياب منظومة المجتمع ينقل بها ثقافته من مفاهيم وقيم وعادات وتقاليد إلى أفراد (سليمان 2015، ص. 83، 84)، فغياب التنشئة السياسية التي تفتقر إليها مصر تعود إلى غياب أدوات التنشئة أصلاً من أسرة ومدرسة وإعلام يسيطر

عليه نظام العسكر، فغياب هذه التنشئة هي ما ينجر عليه خلل في العلاقة بين الشعب والدولة، كونها عملية اخذ وعطاء بينهما (Brumberg, 1995, pp, 229-259)، فالتنشئة الاجتماعية والسياسية لها تأثير كبير على طبيعة الأفكار التي يحملها الفرد تجاه نظامه ومجتمعه بصفة عامة، وهو ما ينطبق على أفراد المجتمع المصري (أغلب الفئات) تنظر إلى المؤسسة العسكرية أنها المنقذ الوحيد في الحفاظ على استقرار مصر، وهذا خير دليل على أن نظام مبارك كان يعمل في التأثير على التنشئة من خلال وسائل الإعلام التي يسطر عليها المواليين لنظام مبارك، وكذا البرامج التربوية ودروس التاريخ حول الجيش والمؤسسة العسكرية في مصر.

السيناريوهات المحتملة لهذا النظام فهو نظام وليد لنظام مبارك لا يختلف، فهنا المؤسسة العسكرية ضمنت رئيسا ينتمي إليها، قد لا يقم الجيش نفسه مباشرة في الحكم لعدة اعتبارات، فهدف المؤسسة يتمثل في استمرارية قوة المؤسسة العسكرية على حساب المؤسسات المدنية، وهذا حفاظا لامتيازاته التي قد يخسرها حالة ابتعاده على الحياة السياسية، فهو يعمل وفق استراتيجية البقاء والاستمرارية وقد اتضح ذلك من خلال صياغة الدستور الأخير لمصر، أين عززت المؤسسة العسكرية موقعها وأصبحت قضية غير قابلة للنقاش، فكل المسائل الخاصة بها تبقى ممنوعة على المدنيين سواء في النشاطات الاقتصادية أو الحصانات والامتيازات وغياب للمسائلة التي تعتبر ركيزة الأنظمة الديمقراطية، فمستقبل النظام المصري الحالي مرهون بعدة احتمالات وعوامل فهو استمرار لنظام عسكري وهو ما شهدته مصر منذ 1952 ولا يتوقع منه النجاح وإلا لماذا حدثت ثورة 25 جانفي، بالإضافة إلى ذلك فالمجتمع في حد ذاته كسر شوكة الخوف والإذعان التي عاش بها لفترات زمنية سابقة، ومستقبل هذا النظام مربوط بالتحديات التي تعيشها مصر في مختلف المجالات، كون النظام ليس في اكتفاء ذاتي أو يملك ثروات قد يوظفها في القدرات التوزيعية لشراء السلم الاجتماعي، فهو نظام لا يزال يعول على الإعانات والقروض الأجنبية أمام النمو الديمغرافي وزيادة الطلب على المرافق الحيوية من صحة وتعليم ومناصب شغل يقابلها فساد وبيروقراطية، فالمستقبل مرهون بمدى تشكيل ائتلاف وطني محققا بذلك أمن واستقرار، دون أن ينسى جرائم النظام اتجاه تيار سياسي على حساب آخر ما يخلف ضغائن، إضافة إلى تحقيق عيش كريم للشعب المصري، هذه كمتطلبات ووضع داخلي يفرض نفسه، دون إهمال العوامل الإقليمية والدولية على مستقبل العلاقات العسكرية السياسية، فإسرائيل تعول على المؤسسة العسكرية أكثر في هذا الشأن كونها الحامي لمعاهدة السلام، وتعتبر إسرائيل احتفاظ العسكر بنفوذهم في مصر "مصلحة قومية" لإسرائيل، وعملت جاهدة من خلال علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية من أجل تأمين الاعتراف بحكومة السيسي وعدم قطع مساعداتها عن مصر، بالإضافة إلى قناعة أن فشل المؤسسة العسكرية في تولي السلطة يعني فتح المجال أمام التيارات الإسلامية وبالتالي تبقى معاهدة السلام محل استفهام، هذا ما يدفع بإسرائيل بدعم المؤسسة العسكرية كما لا ننسى دور الولايات المتحدة الأمريكية التي تقيم علاقات وثيقة بالمؤسسة العسكرية من خلال الدورات التكوينية والإعانات العسكرية فهي تعتبر مؤيد للنظام العسكري القائم، كما ينظر دول الخليج إلى بقاء الجيش على هرم السلطة في مصر بالأمر العادي، ولم يعتبره انقلابا بل قدمت مساعدات في إطار مشروعات تنموية بالإضافة إلى منح لضمان استقرار مصر، والدافع بكل من السعودية والإمارات العربية والكويت ليس إلا خوفا من اتمام وحصول الترسخ الديمقراطي، ما يضع النخب الحاكمة في حرج في هذه الدول، لذا هي الاخرى عملت على إجهاد التحول في مصر خوفا من تبعات التحول ومستقبل هذه الأنظمة في الحكم (الطحان 1983، ص 67، 89).

ب/ سيناريو نجاح المؤسسة العسكرية في تحقيق تحول ديمقراطي:

تعتبر حالات التحول الديمقراطية الناجحة تلك التي تنطلق من تشكل تحالف وطني واسع من القوى الرئيسية للبلد، يتفاوض بإجماع وطني واسع وقادر على تولي السلطة دون الصراع مع المؤسسة العسكرية أو الخارج أو مع قوى أخرى داخلية ومن الأمثلة على ذلك جنوب إفريقيا، وفي الحالات التي فشل فيها الانتقال واستمر الجيش في التأثير كان السبب في انقسام النخب والقوى وغياب إجماع بإبعاد الجيش مع غياب بديل وهو ما شهته الحالة المصرية . ولكون الرئيس الجديد هو الأخر من المؤسسة العسكرية فحتما سيحذو حذو من سبقوه في مصر بل يتضح ذلك جليا من دستور 2014 الذي عززت فيه مكانة الجيش أكثر من ذي قبل، إضافة إلى العلاقات الخارجية لكبار الضباط وإضافة للإعلانات العسكرية الخارجية فهنا يعني الاستمرارية لنظام مبارك بصورة جديدة رغم زيادة الوعي والثقافة السياسية لدى عامة الشعب، لكن تفتقر هذه الفئات لأطر ومؤسسات تنظمها وفق أحزاب سياسية ما يمكن هذه الفئات من قوة في منافسة المؤسسة العسكرية، التي تبقى الجهاز الوحيد المنظم في مصر واستيلائه على الاقتصاد والإدارة فلا العنف يجدي في مواجهتها ما قد يدفع إلى انزلاقات وربما حروب أهلية أو تقسيم طائفي ولا استقرار دائم، فمؤسسة الجيش فشلت من قبل في تحقيق تنمية ورفاه اجتماعي بل انتشر الفساد وغابت المساءلة وهمشت الحريات وسيطر الجيش على الإعلام واضطهدت الأصوات المناهية بالديمقراطية (خليفة 2009، ص ص. 247، 248).

كل ما أبداه القائمون على هرم المؤسسة العسكرية في مصريوحي بحياد للمؤسسة العسكرية في الانتقال الذي شهدته مصر أعقاب ثورة 25 جانفي، كما حاولوا تسويق رغبة في نقل الحكم إلى سلطة مدنية منتخبة، لكن واقع الأمر كانوا يترشون ويترصدون للفرصة، وإلا كيف يتم الانقلاب على رئيس منتخب ويصبح وزير الدفاع رئيسا لمصر، وكيف يفسر حرص الجيش على صياغة الدستور الذي قرر فيه كل المسائل التي تضمن بقائه في الدولة كمؤسسة مستقلة لا تخضع لأي احد، كما تناولته الدراسة سابقا مع الإصرار على كون وزير الدفاع عسكريا طبعاً هو من سيحكي زمرة الضباط والمؤسسة، كما رفض مناقشة ميزانية الجيش في البرلمان ما يعني غياب الرقابة والمساءلة الشفافية وكل هذه المسائل تدرج في الأمن القومي لمصر (سليمان 2015، ص ص. 90-92).

لنجاح التحول الديمقراطي في مصر يفترض أن يكون حسب أحد السيناريوهين يتمثل الأول بانتهاج نماذج أمريكا اللاتينية، أين يفترض أن يستفيد العسكريون في مصر من التجارب التي نجحت في أمريكا اللاتينية لتسليم السلطة للمدنيين وان ذلك قادم لا محالة، فرغم اختلاف التجارب إلا انها تشترك في بعض القواسم، إذ نجد التجربة البرازيلية شهدت حكم للعسكريين طيلة واحد وعشرون سنة، ورغم الحكم العسكري إلا أنها لم تشهد استبدادا في ظل الخمس جنرالات المتعاقبة، على عكس التجربة الشيلية التي شهدت حكم عسكري شديد القمع خاصة في فترة بينوشيه (73-89)، فالحالة الأولى جرى فيها تفاوض وصياغة موثيق توافقية بين الرموز السياسية والقادة العسكريين، قدمت فيها مجموعة من الشروط والضمانات للمؤسسة العسكرية قصد تسليمها السلطة، وهنا بدأت موازين القوى تتعادل بين المؤسسات المدنية والعسكرية حيث تراجعت الأخيرة في المشهد السياسي، بينما المؤسسات المدنية أخذت في التشكل وبدأت استلام أدوات ممارسة السلطة فهي عملية محافظة وتحفظ، وهي الآن في مرحلة للتحول أين يصبح إيماننا بالقيم الديمقراطية أساس العملية السياسية، على عكس التجربة في الشيلي حول الضمانات الممنوحة للعسكريين بين السلطة والجيش، وقد تمت مقاضاة كل من تورط في انتهاكات حقوق الإنسان، لذا يفترض من القائمين على الشأن المصري أن يحذو حذو هذه التجارب

وبطريقة تدريبية مقابل ضمانات لتفادي القصاص، صحيح أن فترات الانتقال الديمقراطي تتطلب وقتا ولكن المقابل يجب توفر نوايا حسنة وإرادة لذلك حفاظا على مستقبل مصر وتفادي الوقوع في الأجنحة الخارجية ما قد يسوق البلاد إلى حروب أهلية عمرو ع. (فيضري 2012). دروس لاتينية للعسكر. تم تصفح المقال في 2017/05/04 على الرابط التالي: <http://www.jadaliyya.com/pages/index/4222>، بحيث تتناول المواثيق التوافقية حيادية المؤسسة العسكرية وحرفيتها المهنية من تولى مهام الدفاع الوطني لا غير، قد تشارك في السياسة العليا للبلد وقضايا الأمن القومي ومعالجة مسائل السلم والحرب، كما تتناول هذه المواثيق مسألة توظيف متقاعدو الجيش في المؤسسات أين يفترض أن يفسحوا المجال أمام شباب مصر والكف عن استنزاف ثرواتها براتب شهري ومنح التقاعد بينما يعاني الشباب الجامعي البطالة. وبهذا يتراجع تأثير الجيش في المؤسسات بعد استلامها من قبل المدنيين، أما المسألة الأكثر تعقيدا هي ميزانية الجيش والمؤسسات الاقتصادية التي يشرف عليها، فهنا يفترض أن تناقش الميزانية كمؤسسة في الدولة المصرية كغيرها من القطاعات الأخرى، لا بشكل موازي للدولة في حد ذاتها ولا أرى سرية في اقتناء عتاد وتدريب ما دام الجيش المصري يتلقى إعانات من الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى الإقتناءات العسكرية إن تكتم عليها الجانب العسكري المصري واعتبرها من الأمن القومي، فالتقارير الدولية الصادرة عن الدول الكبرى في مجال التسليح تنشر كل التفاصيل فأين هو السر، فلا تفسير له سوى التهريب من الرأي العام والرقابة، لأن اطلاع المواطنين على الميزانية قد تبعه مطالب اخرى بترشيح النفقات والمطالبة بمسائل اجتماعية بدل العسكرية لذا أدرجت في الخانة الغير قابلة للنقاش، أما مسألة مقاضاة المدنيين أمام المحاكم العسكرية (سليمان 2015، ص. 86)، فهي الأخرى ضرب من الخيال فالقوانين التي تحكم المدنيين ليست نفسها التي تحكم العسكريين. والمدني أصلا لا يملك صفة العسكري فلما يحاكم أمام المجالس القضائية العسكرية، وهنا يطرح استفهام واحد وهو إبقاء القضاء العسكري أوسع واشمل وأكثر صلاحية على القضاء المدني، ما يترك له المجال في تكييف جرم كل من يكون مدنيا ويشكل تهديدا للسلطة والمؤسسة العسكرية يحال على المحاكم العسكرية، كونها مؤسسة تنظر في المسائل وفق التعليمات والأوامر الفوقية، وتبقى مسألة الاتفاق على هذه المسائل شيء أساسي ومهم لضبط العلاقة العسكرية المدنية ما يسهل الانتقال التدريجي نحو الديمقراطية، فالسيناريو الأول ينطلق من كون الرئيس شخصا واعيا ومتشعبا بالروح الوطنية ويتطلع لمستقبل زاهر لمصر، فيأخذ بزمام المبادرة بين النخب المدنية والعسكرية ويشرف على صياغة هذه المواثيق ويشرف عليها ويضمن العمل وفقها ليكون الانتقال سلسا وهذا السيناريو يمكن اعتباره مثالي، وقد يتبلور وعي لدى العقلاء من المجلس العسكري حاليا أو قد تكون المبادرة لما تلوح بوادر الأزمة ثانية، فيكون الإسراع بهذا الخيار لتفادي تحمل تبعات الفشل، أما السيناريو الثاني وهو أن تتمكن القوى السياسية من التلاحم بمشروع وطني جامع دون إقصاء أي طرف في العملية السياسية، وإن تعلوا مصلحة البلاد فوق كل اعتبار وتقوم بالتفاوض على الضمانات وشروط الانتقال تدريجيا، وهو الآخر مستبعد مادام النظام متسلط فهو سيعمل عكس التيار وإذا استنفذت إحدى هذه السبل وغياب صمام الأمان حتما فالضغط يولد الانفجار، ولعل جماعة الإخوان افتقروا إلى حلقة لمواصلة حكمهم وتمثلت في فشل جمع مختلف القوى السياسية وهي الحلقة المفقودة في الانتقال المجهض.

استنتاجات:

كخلاصة لهذه الورقة البحثية يمكن اعتبار من ضمن كل هذه العوامل يمثل الدور الذي لعبته النخبة في العملية التحولية جزءاً أساسياً في إفسال الانتقال الديمقراطي، فالتحولات الديمقراطية جاءت أصلا في إطار

استراتيجيات بقاء سياسي واقتصادي يضمن بقاء السلطة في الحكم وإعادة إنتاج نفسها. إضافة إلى دور مختلف النخب، ذوات المصالح في مرحلة ما قبل الديمقراطية، في توظيف رصيدها السلطوي المكتسب في ظل التسلطية، من أجل تشويه المسار الانتقالي والتشكيك في جدواه وطريقته معتمدة في ذلك على الدعم الخارجي من أجل بقاء مصالحتها (سيد أحمد كبير 2014، ص. 281)

ومنه إفشال العملية الانتقالية والتحولية من أساسها، وعليه فإن الجزء الأكبر من مسئولية فشل العملية الديمقراطية في البلدان العربية تتحمله النخب العربية بمختلف أنواعها وأشكالها. يضاف إليها دور العوامل الخارجية التي تراجعت عن دورها في دعم الديمقراطية في بلدان العام الثالث عامة والبلدان العربية خاصة، بعدما أنتجت بدائيات الديمقراطية من صعود نخب مناهضة ومعارضة لسياساتها واستراتيجياتها (عصام بن الشيخ 2011، ص. 53 - 58).

قائمة المراجع:

- 1- عبد الجواد، ج. (2011)، الجيش في الدستور بعد الثورة، تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية، 1- 6.
- 2- فهي، ج. (2012). التحول الديمقراطي في مصر بين تحدي عسكرة السياسة وتسييس الجيش: منتدى البدائل العربية للدراسات.
- 3- غراب، ر. (2013). دور الجيش في الحياة السياسية في بلدان غرب أفريقيا: دراسة تفويجية: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- 4- كبير، س. (2014). التحولات السياسية في البلدان العربية بين منطق التحول واستراتيجيات البقاء: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية.
- 5- حسين، ع. خ. (2011). معوقات الانتقال إلى الديمقراطية. المجلة الديمقراطية، (43)، 45- 52.
- 6- بن الشيخ، ع. (2011). مسؤولية النخب في عملية الانتقال. مجلة الديمقراطية، (43)، 53 - 58.
- 7- خليفة، ع. س. (2009). التنشئة الاجتماعية أساس وهدف للتنمية البشرية: مقاربة أولية في علم اجتماع التنشئة: مجلة الجامعة المغربية، (8)، 247، 248.
- 8- هانسن، ه. (2014). حكم القطاع الأمني في مصر: العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر: مؤتمر مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة الدولي للخبراء، 11، 12.
- 9- الطحان، م. خ. (1983). مقياس الاتجاهات الوالدية في التنشئة كما يدركها الأبناء: المجلة العربية للبحوث التربوية، (1)، 67، 89.
- 10- ملياني، ي. (2015). العلاقة بين الديمقراطية والأمن الوطني دراسة حالة مصر 2008-2014: جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 75.
- 11- هاني سليمان، ه. (2015). العلاقات المدنية- العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 36- 38.
- 12- هشام بوناصيف، ه. (2013). عودة إلى صهوة الجواد، النخبة العسكرية وحسابات السلطة في مصر: مركز الجزيرة للدراسات، 3، 4.
- 13- علي لوز، ي. م. (2013) دور المؤسسة العسكرية المصرية في ثورة 25 جانفي 2011: جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 74، 75.

14- Brumberg, D. (1995). Authoritarian Legacies and Reform Strategies in the Arab World, in Rex Brynen, Bahgat Korany, Paul Noble, (eds.) Political Liberalization and Democratization in the Arab World, 229-259.

15- عادي، ع. (2016). دروس لاتينية للعسكر. تم تصفح المقال في: 04.05.2017، على الرابط التالي:
<<http://www.jadaliyya.com/pages/index/4222>